الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات
صادر

رقم	التاريخ	المرفقات
٥٥٠	٢٢/٦/٢٠٢٢	١٣ ورقة

السيد الأستاذ المهندس / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب

الشركة المصرية للإتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بان أرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود عن القوائم المالية المستقلة المختصرة للشركة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الإحترام ،،،

القائم بأعمال الوكيل الأول

مدير الإدارة

"محاسب / عاطف صبحى حسن"

تحريراً فى : ٢٢/٦/٢٠٢٢

ايوب

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــــالية المستقلة المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٢/٣/٣١
*****

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :
قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في٢٠٢٢/٣/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) .
وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:
قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :

فى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة الواردة للإدارة في ٢٠٢٢/٥/٣١ والمعلومات والبيانات المتاحة وفي ضوء عدم موافاتنا بإقرارات إدارة الشركة بالمخالفة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) ، فقد أسفر ذلك الفحص عن بعض الملاحظات المؤثرة على القوائم المـــــالية المستـقلة للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١ ومنها :-

١- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١.٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشـركة وهى اراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت ـ بعد الإطلاع على الطبيعة القانونية لكل قطعة من الأراضي المذكورة (كما ورد بمرفقات الفتوى) ـ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ـ قبل تحويلها إلى شركة مساهمة ـ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة ، وكذا فتوي رقم ١٦٨/١/٧ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ .

ونشير إلى أن رد الشركة عن تلك الملاحظة أفاد [1] " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها الا انه وحتى تاريخه لم تقم بموافاتنا بماهية هذه الاجراءات ونتائجها او الافصاح عنها والمستندات المؤيدة لها .

يتعين سرعة تقنين وضع تلك الأراضي وفقا للفتاوى المشار إليها .

٢- إستمرار وجود تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشانها دعاوى قضائية ما زالت منظورة امام القضاء حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ منها على سبيل المثال : أرض العامرية ، إستيلاء حي شرق مـــــــــدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٣٨٢١.٥٩م٢ التي بلغت قيمتها المقدرة بنحو ١٥.٢٨٦ مليون جنيه ، حيث أقامت عليها مباني ورش وجراج ، بالرغم من وجود هناجر للشركة مقامة عليها .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإتخاذ اللازم بشأنها مع موافاتنا بما إنتهت إليه القضايا والإجراءات المتخذة في هذا الشأن .

٣- مطالبة العديد من الجهات الإدارية بحق إنتفاع وقيمة أراضي بحيازة الشـــــركة غير المقننة (تخصيص ونزع ملكية) خلال الأعوام السابقة ــ بلغ ما امكن منها بقطاع وسط الدلتا (فقط) نحو٧٠ مليون جنيه - ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حذا بتلك الجهات رفع دعاوى طرد ضد الشركة ، ومنها :

أ - أرض سنترال الباجور بمحافظة المنوفية ، حيث توقفت الشركة عن سداد قيمة حق إنتفاع بنحو ١.١ مليون جنيه الذي إنتهت مدته الإيجارية وفقا للعقد الموقع في في ٢٠٠٩/١/٢٣ ، صدور احكام قضائية ضد الشركة بقيمة ريع وفرق تنفيذ جبرى على سنترالى سمادون وشطانوف التابعين لسنترال اشمون بمحافظة المنوفية .

ب - عدد ٢٤ قطعة أرض بمحافظات كل من (أسيوط ، سوهاج ، قنا ، الأقصر ، المنيا) تم الإشارة إليها بتقارير قطاع أسيوط المبلغ للشركة .

يتعين دراسة جدوى الإستمرار في حيازة تلك الأراضي وما يترتب عليه من سداد قيمة حق إنتفاع أو قيمة للأرض .

٤- عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية ، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (الغاء التخصيص الصادر للشركة لبعض الاراضى نتيجة عدم التزامها ببناء السنترالات فى المواعيد المحددة ومنها ارض المعراج وارض المنطقة الصناعية بمدينة السادات) .

يتعين إتخاذ اللازم في ضوء معيار المحاسبة المشار إليه .

٥- لم تقم الشركة بمراجعة العمر الانتاجى المقدر للاصول الثابتة على الاقل كل سنة مالية وذلك بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) – الاصول الثابتة – الامر الذى ترتب عليه بلوغ الاصول المهلكة دفتريا ولا زالت تعمل لنحو ١٤ مليار جنيه وفقا للايضاحات المتممة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ ونشيرالى عدم صحة قيمة تلك الأصول لتضمينها بعض الأصول التي خرجت من الخدمة ومنها أجهزة (CDMA التي بلغت قيمتها الدفترية نحو ٥٨٠ مليون جنيه) ، بالأضافة إلى العديد من الأصول بقطاعات الشركة المختلفة .

---

[1] - الوارد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١.

يتعين الإلتزام بما ورد بالمعيار المشار إليه بعاليه ، مع حصر كافة الأجهزة والأصول التي خرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .

٦- لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٦٠ مليون جنيه ([٢]) قيمة اصول دخلت الخدمة ولم يتم اضافتها لحساب وسجلات الاصول الثابتة ، كما لم يتم حساب اهلاك عنها بالرغم من التشغيل ، بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للإستخدام ...إلخ" ،الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

٧- تضمنت الاصول الاخرى – رخصة الترددات – بالزيادة نحو ٣.٨ مليون جنيه نتيجة الخطا فى حساب فروق العملة الخاصة بتطبيق قرار رئيس مجلس الوزاء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بشان تعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية فيما يخص فروق العملة .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى هذا الشان مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

٨- درجت الشركة ومنذ سنوات (ولا زالت)على معالجة (تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع **ضمن النشاط العادى لها)** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (أ) .
وتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بالتصويب اللازم بالرغم من اقرارها بصحة الملاحظة منذ عدة سنوات حيث لا زال الرد عليها متكرر بانه " **جارى المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى امكانية توفير متطلبات المعيار**" وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة ما يلى :-

أ – اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطا لظهوره ضمن الاصول) وظهوره بقيمة دفترية اقل(بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه).
ب – ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات).
ج – عدم صحة نتيجة البيع (من ربح اوخسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة .
د- استمرار الخطا فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء .
فضلا عن عدم قيام الشركة بموافاتنا بنص الترخيص الصادر لها لممارسة نشاط البيع المشار إليه ، رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات .
وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة فى هذا الشان جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث تضمن" انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقا للبند الخامس الخاص بتاجيردوائر الاتصالات) " اى انها ايرادات تاجير الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد

٢- نحو ٦٠ مليون جنيه بقطاع المشروعات

طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام " والذى يتطلب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات "، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت فى فقرة اخرى فى ذات الرد " ان (التاجير) بنظام IRU (يشبه) فى جوهره (البيع)" وبناء على ذلك تقوم (الشركة بالاعتراف بايرادات ال١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة) يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فى السنة التى ابرم فيها عقد الIRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة فى فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الIRU (**ليست بيعا**) حيث انها فى نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات ويصبح للشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار فى اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره

الامر الذى يتطلب من الشركة سرعة حسم طبيعة تلك الايرادات هل هى ايرادات تاجير ام ايرادات بيع وموافاتنا بالسند الذى يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء ومعيار رقم (٢) المخزون ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية – قانونية) .

٩- لم يتضمن ح/ الاصول الاخرى نحو ١٥.١ مليون جنيه (المعادل لنحو ٩٦٤ الف دولار) قيمة عدد ٢.٢ تيرا بايت والتى تم زيادتها على سعة مشروع ALMESH NET WORK خلال الربع الاول لعام ٢٠٢٢ للربط بين محطتى انزال مزارا – ابو تلات .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإضافتها على حساب الاصول الاخرى.

١٠- إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة الإعتمادات المستندية والمخزون بالشركة ، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون **مما ترتب عليه** تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨ **ونشير إلى** أنه سبق أن أشرنا إلى ذلك بعدة تقارير لنا سابقة دون قيام الشركة بإتخاذ إجراءات جادة وملموسة في هذا الشأن ولازال رد الشركة متكرر **الأمر الذي** أظهر أرصدة بعض الحسابات المرتبطة بحركة المخزون على غير حقيقتها وهي (التكوين الإستثماري ، الأصول الثابتة ، الإعتمادات المستندية ، المصروفات ، ومن ثم نتيجة أعمال الشركة) ومن مظاهر ذلك ما يلي :-

أ - مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ٢٨٨ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١ يمثل قيمة أرصدة بعض عقود ورود مشمولها من قطع غيار(قطاع المخازن) خلال السنوات السابقة – وهو رصيد متزايد من عام لآخر دون تسوية – دون تاثير ذلك على الحسابات المالية المشار إليها بعاليه .

ونشير إلى تكرار رد الشركة على ذات الملاحظة منذ عام ٢٠١٧ والذي أفاد : "أنه جاري فحص وتسوية ما يلزم تسويته من المبالغ المتبقية بعد توفير المستندات وإستيفاء الإجراءات اللازمة لذلك " ، دون تقدم ملموس .

بالإضافة إلى عدم تسوية نحو ٣.٨ مليون جنيه قيمة قطع غياروارده من شركة **IBM** خلال عام ٢٠٢٠ لازالت بحساب الإعتماد حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ .

ب - إستمرار تضمين حساب الاعتمادات المستندية بالخطا نحو ٣٧ مليون جنيه تتمثل فى قيمة أجهزة سويتش وروتر واردة من شركة رايا تم توريدها وتركيبها منذعام ٢٠٢٠ ، وكوابل سعات مختلفة على العقد رقم ٩/٥/٢٠١٩/٢٣١ تم اضافتها للمخازن ، وقيمة رسوم جمركية تخص عقود تم ورود مشمولها بالكامل .

ونشير إلى عدم قيام الشركة بالتصويب اللازم فى هذا الشان فضلا عن عدم الرد على تلك الملاحظة بالرغم من إبلاغها للشركة بتقريرناعن القوائم لمالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

ج - بلغ إجمالي قيمة الراكد وبطئ الحركة في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٢٤٩ مليون جنيه مقابل نحو ١٢٩ مليون جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١، بزيادة بنحو ١٢٠ مليون جنيه خلال ثلاثة أشهر فقط .

الأمر الذي يشير إلى قيام الشركة بشراء أصناف وكذا كميات دون الحاجة إليها مما أدى إلي تكدس تلك المهمات دون إستخدام .

ونشير إلى أن الشركة تقوم بتخفيض المخزون طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بالقواعد التفصيلية للائحة التخزين وتلك الاسس بالاضافة الى مخالفتها لمعيار المحاسبة المصرية رقم (٢) - المخزون - فانها قد تؤدى الى تصنيف بعض ارصدة المخزون الاستيراتيجى على انه مخزون راكد يتم التصرف فيه بابخس الاسعار واعادة شراؤه عند الحاجة اليه بتكاليف مرتفعه .

د – استمرار وجود فروق بالنقص بنحو٥٣ مليون جنيه وبالزيادة بنحو ٧٩ مليون جنيه بين الرصيد الظاهر بالقوائم المالية - بقطاع النظم- وبين ارصدة حسابات المخازن .
ونشير إلى تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة دون قيامها بإتخاذ خطوات جادة وملموسة بشأن التصويب ، الأمر الذي له أثر على إحكام الرقابة على تلك المخازن .

و - عدم ادراج قيمة العديد من الاصناف على منظومة الاوراكل بقطاع المخازن - مخزن التراسل بسوهاج ، مخزن التراسل بالعامرية ، مخزن مهمات التراسل بعين شمس كما لم يتضمن المخزون نحو ٢.١ مليون جنيه - بقطاع الدولي - قيمة ارصدة المخازن الفرعيه بالمعادى والقصير وبور سعيد والاسكندريه فى ٢٠٢٢/٣/٣١ ، والتي تم تحميلها على حساب المصروفات على الرغم من وجود تلك الاصناف بالمخازن الفرعيه وعدم صرفها .

ز- إستمرار تضمين حساب المخزون (مخزن مهمات المشروعات) بالخطا نحو ١٥مليون جنيه قيمة أجهزة كمبيوتر وطابعات ولاب توب وصحتها حساب التكوين الإستثماري .

و- تضمن المخزون نحو ٥.٨٩٦ مليون جنيه قيمة عدد ٦٧٨٠ عدة تليفون تم شراؤها في ٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة بمشروع تأمين الصاغة دون وجود اتفاقيات ملزمة فى هذا الشان والتي لم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع ، الامر الذى ترتب عليه تحمل الشركة بنحو ١٤ مليون جنيه قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها .

يتعين ما يلي :-
أ - إجراء المساءلة القانونية بشأن ما يلي : ،مع إفادتنا بما يسفر عنه تلك المسائلة :-
- كيفية التصرف في تلك المهمات وعدم توافر مستندات لإجراء التسويات اللازمة للإعتمادات .
- تحمل الشركة بنحو ١٤ مليون جنيه بمشروع تأمين محلات الصاغة منذ عام ٢٠٢٠ دون إستفادة وتعرض الأجهزة الخاصة بالمشروع للتقادم التكنولوجي .

ب - وضع القواعد الرقابية اللازمة لشراء الأصناف المختلفة بالكميات وفقا للحاجة الفعلية دون إسراف وبما لا يتعارض مع صالح العمل .
ج - تصويب التعارض بين القواعد التفصيلية للائحة التخزين ومعيار المخزون بالمعايير المصرية مع مراعاة الإلتزام بما ورد بمعيار المخزون .
د - إجراء التسويات اللازمة لإظهار الإعتمادات و المخزون والحسابات ذات الصلة على حقيقتها .
هـ - سرعة وضع وتفعيل نظام للضبط الداخلي للمخازن لتحقيق الترابط اللازم .
و - حصر كافة المهمات بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخزون وإجراء التسويات اللازمة.

١١- وجود بعض المبالغ المستحقة للشركة على بعض العملاء والارصدة المدينة بنحو ١٨٤ مليون جنيه مرحلة منذ سنوات يرجع بعضها إلى عام ٢٠١٦ ، ولم نقف على أسباب عدم حساب اضمـــحلال فى قيمتها ، بيانها كما يلى :-

أ - نحو ١١٣ مليون جنيه (المعادل لنحو ٤.٥ مليون SDR) – حساب عملاء نواقل دولية - مستحقة على جهات بليبيا .

ب - نحو ٦٩.٩ مليون جنيه المعادل لنحو٣.٨مليون مليون دولار- حساب عملاء دوائر دولى خارج مصر - مستحقة على جهات بسوريا .

- نحو١ مليون جنيه – حساب الارصدة المدينة – قيمة دعم فنى (شركة الكان)

يتعين بذل المزيد من الجهد لإستيداء تلك المبالغ مع حساب الإضمحلال اللازم .

١٢- لم يتم تحميل مصروفات الشركة وكذا عدم تعلية ايراداتها بقيمة ما يخص عملية توريد مهمات لمشروعي " الرحاب " و"مدينتي " المبرم مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني (طلعت مصطفي) والمنفذ من قبل العديد من الشركات المتعاقد معها حيث تم الاكتفاء بادراج ما يخص العملية بحسابى الارصدة المدينة والدائنة بنحو ٢٣٨ مليون جنيه، ١٦٩ مليون جنيه على التوالى .

يتعين حصر ما تم تنفيذه وإجراء التصويب اللازم بإثبات مصروفات وإيرادات العملية بالحسابات المختصة .

١٣- لم يتم تحميل حسابات المصروفات بما يلى :-

*بنحو ٣.١٦٧ مليون جنيه قيمة ما يخص شهرى فبراير ومارس ٢٠٢٢ من مصاريف الرخصة السنوية ومقابل الاعباء المستحقة للجهاز القومى .

* بنحو ١.٦٦ مليون جنيه نتيجة الخطا فى حساب العمر المتبقى لترخيص الترددات الخاصة بشبكة المحمول .

* بنحو ١.٢٦ مليون جنيه قيمة المستحق من الرسوم السنوية لشركة ساى شيلد عن الفترة عن ٢٠٢١/١١ حتى ٢٠٢٢/٣.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع حصركافة الحالات المماثلة.

١٤- لم تتضمن حسابات الأيرادات نحو ١٣٨ مليون جنيه. قيمه المستحق للشركة طرف أحد العملاء من الشركات وفقا لإتفاق التسوية المبرم بينهما في ٢٠٢٢/٣/٣١ والذي بمقتضاه تم إنهاء القضية التحكيمية المرفوعة من الشركة المصرية بشان قيمة ضريبة المبيعات التي سبق وأن تحملتها وسددتها الشركة المصرية نيابة عنه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء - بند ١٠٨ " **تقوم المنشأة بالإعتراف بمبلغ مستحق التحصيل من العميل إذا كان لها حق حال في تحصيله حتي ولو إن ذلك المبلغ قد يرد في المستقبل ".**

يتعين إجراء التسوية اللازمة فى هذا الشان .

١٥- عدم التزام الشركة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بشان تعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- تسوية بعض فروق العملة البالغة نحو٤١ مليون جنيه بقائمة الدخل بدلا من قائمة الدخل الشامل بالمخالفة للفقرة ٩ من القرار المذكور .

ب - عدم اعادة ترجمة بعض ارصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ ومنها نحو٣٥٣ الف دولار، ٢٦ الف إسترليني بحساب المصروفات المستحقة .

ج - عدم التزام الشركة باجراء المقارنة اللازمة بين صافى التكلفة المعدلة والقيمة الاستردادية للاصل والتى يتم قياسها وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرية ٣١ – اضمحلال الاصول – وذلك بالمخالفة للفقرة (٨) من القرار المشار اليه .

الامر الذى يتطلب اتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تاثير ما ورد بالفقرات السابقة وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ وعن نتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية عن الفترة المحاسبية المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :

١- إستمرار وجود العديد من الأصول غير المستغلة منها ما يلي :-

أ - **نحو٦٧٧ مليون جنيه** (قيمة حق استخدام سعات على كوابل مختلفة) خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢/٣ تحملت الشركة عنها اهلاك بنحو ١٨٦.٥ مليون جنيه وقد افادت الشركة فى ردها على تقرير فحص القوائم فى ٢٠٢١/١٢/٣١ انه تم استغلال جزء منها فى اعمال الشركة الخاصة بالكوابل البحرية دون موافاتنا بالمستندات المؤيدة بذلك ، **نحو ٦٢ مليون جنيه** يمثل صافى القيمة الدفترية لعدد ١.٨٣ فرعة لكابل **TE-NORTH** ، السعات المتاحة على بعض الكوابل منها (كابل **smwe3** بنسبة ٨٩% - كابل **smwe5** بنسبه ٧٨% - كابل **Imewe** بنسبة ٦٤ % - كابل **TENORTH بنسبة ٤٠%** - كابل **EIG بنسبة ٢٠ %**).
بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% .

ب - نحو ٧.٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترال التبين ، وعدد ٣أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو .

ج - أراضي كل من (**مدينة المنصورة الجديدة** بنحو ٦.٢ مليون جنيه ، **أرض ومبنى سنترال الفشن القديم** بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ ، **عدد ١٦ قطعة** أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، **أرض بمنطقة سوهاج** بمساحة ١٦٦٣ م٢ ، مبنى سنترال الأوبرا.

يتعين اتخاذ اللازم نحو الاستفادة با صول الشركة بما يعود بالنفع على الشركة .

٢- وجود قصور فى منظومة سجلات الأصول ، حيث تبين :-

أ - خلو سجلات الشركة من البيانات - الفنية والمالية - اللازمة الخاصة بالسعات الناتجة عن مشروع " - ALMESH NET WORK " الذي يربط محطات إنزال الشركة بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة –السويس) والذي بلغت قيمته نحو ٩٥ مليون جنيه وتم إضافته لحساب الأصول منذ عدة سنوات .

ب - خلو سجلات الشركة من أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطة الانزال الخاصة بكابل مينا البحرى والسعات المشتراه من كل من شركتى " ارتل " و "عمان تل " والبالغ قيمتهم نحو١.٢٧مليار جنيه الأمر الذي يتعارض وقواعد الرقابة على العمليات الخاصة بتلك الأصول سواء كانت بيع أو إيجار .
ونشير إلى أن تحديد تكلفة تلك السعات عند البيع يتم تحديده بمعرفة الجهة الفنية بالشركة بمنأى عن الجهة المالية بالشركة التي لا تملك أي بيانات عنها لتحديد تكلفتها بالسجلات ، الأمر الذي لم نتحقق معه من صحة الأرباح الناتجة عن عمليات البيع .

يتعين تصويب ذلك القصور بالسجلات لإحكام الرقابة على حركة تلك الكوابل والسعات وما ينتج عنها من إيرادات .

٣- لم نقف على أسباب تأخر الشركة عن إستكمال إجراءات كل من : إبرام عقود نهائية ، والتسجيل لبعض قطع الأراضي بالرغم من سداد قيمتها بالكامل منذ عام ١٩٩٨ (تاريخ تحول الهيئة إلى الشركة المصرية للإتصالات) ، ومنها ما يلي :-

أ - أرض ومبنى بمدينة العبور بنحو ٢٢ مليون جنيه واللذان تم إستلامهما من شركة سوفي سات على الرغم من إستلامها منذ عام ٢٠١٨ .

ب - أراضي مشتراه بمحافظات كل من (أسيوط ، الوادي الجديد ، سوهاج ، قنا ، الأقصر ، أسوان) وردت تفصيلا بالتقارير الخاصة بقطاع أسيوط والمبلغة للشركة .

ج - أرض مبنى سنترال المنصورة الجديدة المستلمة في ٢٠٢٠/١/٢٧ .

د - الدور الأرضى فى العقار رقم (١) بنجع حمادى محافظة قنا البالغ قيمته نحو ٦ مليون جنيه المستلم منذ٩ / ٢٠٢٠.

يتعين سرعة إتخاذ اللازم وتذليل العقبات التي تحول دون إتمام إبرام تلك العقود وتسجيلها حفاظا على أصول الشركة .

٤- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات (٣) لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤١.٧ مليون جنيه .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمار المذكور .

٥- **وجود قصور شديد في نظم الضبط الداخلي فيما يخص منظومة العملاء والإيرادات وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء نتيجة** ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية قد تضر بحقوق الشركة حال تحققها ومن مظاهر ذلك ما يلى :-

أ - وجود مديونيات على بعض العملاء غير مثبتة بالسجلات المالية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٠ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ الأمر الذي أظهر حسابات العملاء على غير حقيقتها .

ب - إصدار خطابات ضمان لبعض العملاء بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٠ مليون جنيه قبل الحصول على ما يقابلها من نقدية من العميل لمدد تجاوزت تسعة اشهر الأمر الذي قد يعرض أموال الشركة لخطر الإستيلاء حال وقوع أي خلاف مع العميل وقيامه بتسييل الخطاب .

ج - عدم قيام الشركة بفرض غرامات التاخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تاخر بعض العملاء عن سداد المستحقات.

د - وجود فروق بين ارصدة حسابات العملاء بادارة المبيعات والارصدة الظاهرة بالحسابات المالية نتيجة عدم ربط شاشات التحصيل بسنترالات المناطق بمنظومة الحسابات بالادارة الماليه مما ترتب عليه عدم القدرة على الرقابة من المتحصلات .

هـ - إستمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر الـ I R U وإنحصار دور الإدارة المالية في قيد البيانات التي يوافيه بها القطاع دون تفاصيل ، والتى تشمل المطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية والتراسل و bit stream لكبار العملاء خاصة فى ظل عدم ارفاق كشوف الحاسب الالى للشركة مع مطالبات المكالمات الدولية والمحلية للتحقق من صحتها ومتابعتها بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات .

---

٣ - شركات المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى ،العربية لتصنيع الحسابات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول .

ونشير إلى أن رد الشركة عن تلك الملاحظة بأنه " تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات" غير موضوعي حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الامر الذى يتعارض مع توصيات الجهاز وتاكيد لجنة المراجعة عليها .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم نحو تلافى اوجه القصور المشار اليها مع اجراء المسائلة اللازمة فى هذا الشان .

٦- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة التامينات الخاصة بالعملاء والتي بلغ رصيدها نحو ٣٠٨ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١ .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع موافاتنا بالتقرير المشار اليه والافادة .

٧ - إستمرار وجود بعض المبالغ المتحفظ عليها بين الشركة وشركة وى داتا وبعض المبالغ المتوقفة ومبالغ تقديرية ومنها ما يلي :

- نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية ، مرحلة منذ سنوات .
- قيمة عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها .
- نحو ٢٦٨ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة من خلال الشركة المصرية لشركة سنترا على ذمة عقود توريدات وصيانة لصالح شركة WE DATA.
- نحو ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذتة شركة WE DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات .
- نحو ٣.٣ مليون جنيه قيمة فواتير لم يتم اعتمادها منفذة من خلال شركة Avaia .
- نحو ١٠١ مليون جنية (تقديرية) قيمة ما يخص عمولات ال VDSL منها نحو ٩٦ مليون جنيه تخص سنوات سابقة
- نحو ١٦.٥ مليون جنيه(تقديرية) قيمة ما يخص خدمات مبنى اكسيد منها **نحو** ١٥.٧ مليون تخص سنوات سابقة

يتعين العمل على حل جميع أوجه الخلاف مع الشركة المصرية للإتصالات و انهاء تلك التحفظات واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك طبقا لما ورد بالردود السابقة للشركة على تقاريرنا .

٨- لم نقف عل أسباب إستمرار تقديم الخدمة للعميل شركة يلا مصر - (خدمات **BIT STREAM ، كوابل محلية ADSL)** - والذي بلغت مديونيته نحو ٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١ ، بالرغم من عدم ابرام تعاقد مع العميل وتوقفه عن السداد منذ عام ٢٠١٦ ، وبالرغم من عدم تجديد ترخيص تقديم خدمة الإنترنت من الفئة الأولى داخل جمهورية مصر العربية للشركة المذكورة من خلال الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات طبق للخطا بالمرسل للشركة المصرية من قبل الجهاز القومي في ٢٠٢١/٨/٣٠ .

يتعين بحث أسباب ذلك وإتخاذ اللازم في هذا الشأن والإفادة .

٩ - تضمنت حسابات العملاء بعض الارصدة المتوقفة والتي يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥٩٢.٧٣ مليون جنيه - بقطاع الدولي ، قطاع المشروعات وبيانها كما يلى :-

* نحو٣٨٤.٦ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاصة الدولية.
* نحو ٧٠.٧٣ مليون جنيه بحساب عملاء قصيري الأجل رصيد متوقف منذ ٢٠٠٩/٩/٣٠ يمثل قيمة متأخرات لم يتم نقلها للمناطق المختصة لتحصيلها .
* نحو ٩٦ مليون جنيه ارصدة متوقفة طرف هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بعضها مرحل منذ عام ٢٠١٣ وتم حساب إضمحلال لتلك المديونية بنحو ١٣ مليون جنيه فقط .
* نحو٨٠.٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى التليفزيون المصرى .

* نحو ٤٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات عملاء خارج مصر .
* نحو ١.٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.SAT .
* نحو ٢.٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP .
* نحو ٤.٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة على شركة مينا نت منذعام ٢٠٠٤ .

ونشير إلى إستمرار وجود رصيد دائن لبعض العملاء مرحل منذ سنوات بلغت نحو ١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١ دون تسوية بالرغم من الإشارة إليها بعدة تقارير لنا وآخرها تقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، ولازال رد الشركة متكرر دون تقدم ملموس .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لإستيداء تلك المبالغ ، مع انشاء سجلات تحليلية لكافة ارصدة العملاء بالادارة المالية لنتمكن من التحقق من صحة الارصدة والمطابقة بين الادارة المالية والعلاقات التجارية ، مع بحث الرصيد الدائن المشار إليه وإجراء التصويب اللازم .

١٠ – عدم حسم الخلاف بين الشركة وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بشان الرسوم المستحقة لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات عن جانب من إيرادات الشركة عن الفترة من يناير ٢٠٢١ وحتى مارس ٢٠٢٢نتيجة لوجود خلاف بين الشركة والهيئة بشأن تطبيق القرارات المنظمة لهذا الشأن الصادرة عن السلطة المختصة .

يتعين سرعة حسم الخلاف فى ضوء القرارات المنظمة و حصر كافه الرسوم المستحقة للهيئة على الايرادات الخاضعة وإجراء مايلزم من تسويات فى هذا الشان.

١١ – ظهر رصيد حساب عملاء (اوراق قبض) فى ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٢٤٤.٦ مليون جنيه يمثل قيمة الشيكات الخاصة بسداد مديونية شركة نور طبقا للتسوية المبرمة معها لجدولة سداد المديونية المستحقة عليها فى حين بلغت ثيمة الشيكات المستلمة من العميل فى ذات التاريخ بنحو ٢٧٧.٨ مليون جنيه بفارق قدره ٣٣.٢ مليون جنيه .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

١٢- إستمرار تضمين الحسابات المدينة أرصدة مرحلة من سنوات سابقة يرجع بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية وقد جاء آخر رد للشركة على تقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ بأنه : " **جاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك** " ، منها على سبيل المثال :-

أ - نحو ٣١٠.٢ جنيه قيمة مبالغ مرحلة من فترات سابقة - قطاع الديوان العام ([٤]) .

ب - نحو ٣٠.٥ مليون جنيه بقطاع المخازن والمشتريات بعضها مرحل من عام ١٩٨٤ .

ج - نحو ٣٠ مليون جنيه بقطاع المشروعات .

---

٤. قطاع الديوان العام (نحو ١٧٣ مليون جنيه مبالغ متوقفة مستحقة على الشركة المصرية لنظم المعلومات - اكسيد متوقفة منذ سنوات دون حسم يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧ ، نحو ٩٣.٤٥ مليون جنيه مدرجه ضمن حساب مديونيات متنوعة أخري (ح/٢٥٣٩٠٠١) تحت مسمي مطالبات تذكرتي والتي يرجع بعضها لما قبل عام ٢٠٢٠،نحو ٣٩.٤٥٢ مليون جنيه مدرجة ضمن حساب مديونيات مصلحة الضرائب علي الدخل (ح/٢٥٣٦٠٠١) مرحل منذ سنوات سابقة دون تسوية يرجع بعضها لعام ٢٠١٢ ، نحو ٤,١٥٢ مليون جنيه بحساب أرصدة مدينة طرف مصلحة الضرائب – ضريبة عائد أذون الخزانة (ح/٢٥٦٢٠٠٢) تخص الضريبة على أذون خزانة ببنك مصر مرحلة منذ عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٩ ، ولم يتم تسويتها حتى تاريخه ، نحو ٤,٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حكومية (ح/٢٥٦١٠٠٩) تمثل بعض المبالغ المرحلة من عام ٢٠٢٠ والتي لم يتم تسويتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة بإقرارات ضريبة القيمة المضافة لعدم موافاة إدارة الضرائب بالشركة بإشعارات خصم تلك المبالغ.

د - نحو ١٦.٤ مليون جنيه مبالغ مرحلة منذ سنوات سابقة يرجع بعضـــــــها يرجع لعام ٢٠٠١ بقطاع الدولي (*).

يتعين حصر كافة الأرصدة المدينة وإتخاذ اللازم بشأن تسويتها .

١٣- وجود مبالغ متحفظ عليها لدى البنوك بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٦٠ مليون جنيه منهم مبلغ ٢١٩.٤٨ مليون جنيه بما يعادل نحو ١٢ مليون دولار (بنك المشرق) مجنبه لسداد اقساط القرض وفوائده ولم يتم الافصاح عنها بالقوائم المالية ، ونحو ٢٩.٧٦٣ مليون جنيه غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ ، كما نشير إلى عدم وقوفنا على أسباب عدم تفعيل بعض الأحكام الصادرة برفع الحجز عن مبالغ بنحو ٣.١٢ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٢ بالرغم من أنه سبق الإشارة لذلك بعدة تقارير لنا سابقة دون تقدم ملموس بشأنها.

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٢/٣/٣١ عن مبلغ نحو ٩ مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على حسابات الشركة بكلا " البنك العربي " (لصالح وزارة الزراعة ومحكمة شمال القاهرة) و"بنك أبو ظبي الأول" (لصالح جهات حكومية مختلفة) علما بعدم وجود رصيد كاف بتلك البنوك لمقابلة تلك الحجوزات .

يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسـباب تلك الحجوزات .

١٤- تضمنت أرصدة الشركة بالبنوك قيمة شيكات مسحوبة ولم تصرف بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٥.٨٣٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٤ ، ونشير إلى تضمن قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٤ بالمادة (٥٣١) "على ان تتقادم دعاوى رجوع الملتزمين بعضهم على البعض الاخر بمضي سنة من اليوم الذي أوفى فيه الملتزم قيمة الشيك او من يوم مطالبته قضائيا بالوفاء ".

يتعين البحث والدراسة في ضوء نصوص القانون المشار إليه بعاليه .

١٥- إستمرار تضمن الحسابات الدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها :

- نحو ١٧٣مليون جنيه بقطاع الديوان العام (نحو ٨ مليون جنيه بالارصدة الدائنة المتنوعة مرحلة منذ عام ٢٠١٦ ، نحو ١٦٥ بحساب المصروفات المستحقة).
- نحو ٣٩٨ مليون جنيه بقطاع الدولي (نحو٣٥٧ مليون جنيه معلاة لحين متابعتها مع العلاقات التجارية ، نحو ١٢.٦ مليون جنيه مبلغ محصل لصالح الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات من بعض ادارات الكوابل ، نحو١٤.٣ مليون جنيه معلاه بالحساب منذ عام ٢٠١٨ لحين قيام موردى الدعايه والاعلان بسداد التامينات الاجتماعيه الخاصه بالعقود المنفذه للشركة ، نحو ٥.٦ مليون جنيه قيمة سداد تليفون محلي محصلة عن طريق بنوك تجارية وفيزا كارد مرحلة من سنوات سابقة بعضها يرجع لعام ٢٠١٠ ، نحو ٥.١ مليون جنيه مبالغ محصلة ومعلاة باسم عملاء محلى يرجع تاريخها لعام ٢٠٠٩.
- نحو٥٨.٧ مليون جنيه بميزان الرعاية الطبية تمثل القيمة التقديرية لتكاليف الرعاية الطبية للعاملين واسرهم واصحاب المعاشات مرحلة من العام الماضى .

يتعين حصر كافة الأرصدة الدائنة على مستوى كافة القطاعات واجراء مايلزم من تسويات فى ضوء نتيجة البحث مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة والافادة .

---

*. قطاع الدولي (ضمن الأرصدة المدينة نحو ٤.٤ مليون جنيه يمثل حصة الشركة من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن عامى٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لم يتم تحصيلها.

١٦- تضمنت الايرادات في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو **٣٠ مليون جنيه** مبالغ تقديرية تخص خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للاتصالات لشركة WE DATA حيث تم تحديد المبلغ بصورة تقديرية لعدم اشتمال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسب لهذة الخدمة ولم يتم اصدار فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذة الخدمة وذلك منذ عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه .

يتعين العمل على سرعة تحديد المبالغ الفعلية لتلك الايرادات وإصدار الفواتير الخاصة بها واجراء التسويات اللازمة .

موضـــــــــــــــــوعات آخرى :

١- مخالفة الشركة للمادة رقم (٢) من القانون رقم (٦٣) لعام ٢٠١٤ الخاص بالحد الأقصى للأجور والتي تضمنت " أن يتم إخطار الجهة التابع لها العامل بكافة المبالغ المنصرفه له بأي صورة " ، حيث تبين إستمرار الشركة في صرف مبالغ لبعض العاملين بجهات حكومية خاضعة للقانون المذكور - وبصفة شخصية - دون إخطار الجهات التابعين لها لإدراجها ضمن الحصر الوارد بالقانون المذكور ، ونشير إلى تكرار الإشارة إلى ذلك دون قيام الشركة بتصويب الأمر ، بالرغم من تضمن الرد على تقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ " بأنة جاري بحث مدى قانونية ذلك الاجراء " .

يتعين الإلتزام بما يقضي به القانون المشار إليه .

٢- تزايد رصيد القروض و التسهيلات الائتمانية فى ٢٠٢٢/٣/٣١ بقطاع الدولى حيث بلغ نحو٢٠.٤٥ مليار جنيه فى حين بلغ نحو ١٦.٢٦ مليار جنيه فى ٢٠٢١/١٢/٣١ الامر الذى تبين منه توسع الشركة فى التسهيلات الائتمانية على مدار العام ، وقد قامت الشركة بالحصول على قرض دولارى من بنك ابو ظبى الاول بنحو ٧.٣ مليار جنيه المعادل لنحو ٥٠٠ مليون دولار خلال ديسمبر ٢٠٢١ ولم يتم موافاتنا بما تم من دراسات مرتبطة .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

٣- تم مخاطبة الشركة بموافاتنا بالعديد من البيانات اللازمة لمراجعة العملاء وخاصة الاسس والقواعد التى تم الاعتماد عليها فى تسعير الخدمات المقدمه للعملاء المذكورين بالرغم من طلبها اثر من مرة واخرها بالخطاب المؤرخ فى ٢٠٢٢/٥/٢٤ الا ان الشركة قامت بموافاتنا ببعض منها فقط الامر الذى اثر على التحقق من صحة ارصدة العملاء وما يرتبط بها من ايرادات .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة

٤- لم يتم حسم الخلاف بين الشركة ومحافظة الأقصر بشأن تحمل الشركة بنحو ٨٠ مليون جنيه تكلفة نقل سنترال الأقصر (١) إلى الموقع الجديد بناء على تعليمات المحافظة وذلك منذ عام ٢٠٠٨ ، يرتبط بذلك إستمرار وجود خلاف بين الشركة والمحافظة بشأن تقاعس الشركة عن تسليم الأرض التي حصلت عليها كموقع بديل لموقع سنترال الأقصر المقام كبديل لسنترال الأقصر (١) .

يتعين إجراء التنسيق اللازم ورفع الأمر لمستوى إداري أعلى .

٥ - لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للاتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وبشروط جديدة مغالى فيها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠ (حيث تم التعاقد مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ على أن تقوم الشركة المصرية ببث قنوات شركة "CNE " لعدد ١٠ الآف مشترك خلال المدة من ٢٠١٩/٥/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل قيام الشركة المصرية بسداد نحو ٨.٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها ، وبنهاية مدة

العقد لم تحقق الشركة المصرية سوى عدد ٤٥٠ مشترك فقط بنسبة ٤.٥ % من العدد المستهدف) حيث نصت الشروط الجديدة للتعاقد علي ما يلي :-

- أصبح لزاما على الشركة أن تبيع خدمات"CNE " لعدد ٢٥ إلف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد .

- أن تسدد الشركة المصرية عن ذلك العقد نحو ٣٦.٧ مليون جنيه (المعادل ٢.٣٥٠ مليون دولار) .

- زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%.

ونشير إلى أنه بلغ عدد المشتركين عن العقد الجديد خلال المدة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٨٨٣ مشترك فقط بنسبه نحو ١٧.٦٦% من مشتركي السنه الأولي ، في حين بلغ عدد المشتركين خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠٢٢ عدد ١٠٧٤ مشترك فقط بنسبه ٥٣.٧% من مشتركي الفترة .

كما لم يتم تحميل المصروفات بنحو٣.٤٢٩ مليون جنيه قيمة ما يخص العام الحالي من تكلفة العقد بالاضافة الى نحو٤.٧٣ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١.

يتعين موافاتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من عدم جدواه مع تحميل حساب المصروفات بتلك المبالغ المذكورة وتنشيط عمليه جلب مشتركين جدد .

مديرا العموم
نواب مدير الإدارة

محاسب / خالد حسن سالم	**محاسب / حسن سعيد يوسف**	**محاسبة / تامر سيد حسن**

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

محاسبة / شيرين محمد المغربي	**محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز**	**محاسبة / إيهاب سالم محمود**
محاسب /عاطف السيد عبد السلام	**محاسبة / رضوة محمد أمين**	**محاسبة / دينا عبد الحميد محمد**

تحريراً في : ٢٢ / ٦ /٢٠٢٢